



ظاهرة ارتفاع الأسعار في قطاع غزة

2008 30 - 2007 1



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

يتمتع بصفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة

عضو لجنة الحقوقيين الدولية - جنيف

عضو الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان - باريس

عضو الشبكة الأوروبية متوسطة لحقوق الإنسان - كوبنهاجن

عضو مجموعة المساعدة القانونية الدولية (أيلاك) - ستوكهولم

عضو المنظمة العربية لحقوق الإنسان - القاهرة

2	مقدمة
3	أولاً: تحليل ظاهرة ارتفاع الأسعار في قطاع غزة
3	الحصار والإغلاق المفروض على قطاع غزة
3	القيود على حركة الأفراد
3	القيود على حركة البضائع والسلع
5	أثر الإغلاق على الأنشطة الاقتصادية
6	ضعف الدور الرقابي للحكومة
8	ثانياً: أثر ارتفاع الأسعار على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة
8	1- الحق في مستوى معيشي ملائم
9	أ- الحق في الغذاء
10	ب- الحق في السكن اللائق
10	2- الحق في الصحة
11	3- الحق في التعليم
13	الخاتمة

مقدمة

أصبحت ظاهرة ارتفاع أسعار السلع والبضائع، وخاصة السلع الأساسية كالأغذية، الهم الرئيسي الذي يورق كاهل كافة السكان في قطاع غزة، والذين يعانون من تدهور خطير في مداخيلهم وتدني قدرتهم الشرائية. ويعود ارتفاع الأسعار في القطاع إلى ارتفاعها على الصعيد العالمي، حيث زادت أسعار السلع الغذائية، على سبيل المثال، بنسب كبيرة وصلت إلى نحو 50%¹ غير أن الارتفاع الكبير الذي طرأ على تلك الأسعار على المستوى العالمي رافقه نقص خطير في تدفق الواردات من السلع والبضائع إلى أسواق القطاع، نجم عن إحكام سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي إغلاق قطاع غزة، وتقليص إمداداته واحتياجاته من تلك السلع إلى مستويات كبيرة. أدى ذلك إلى شح كبير في حجم العرض على كافة السلع، وترافق مع ازدياد الطلب عليها. وفي ظل غياب الرقابة الفعالة وآليات التدخل الحكومي الفعالة لحماية المستهلكين، تهافت السكان على شراء ما توفر من تلك البضائع، والتي عرضت بأسعار مرتفعة بشكل كبير. وقد خلف ذلك نتائج خطيرة على مستوى قدرة السكان على الحصول على تلك السلع، وبالتالي على قدرتهم على الحصول على احتياجاتهم من أجل البقاء.

ورغم النقص الشديد في حجم السلع والبضائع في أسواق القطاع، والناجم عن تقليص سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي لواردات القطاع، واختزالها في تسعة أصناف فقط، لجأ بعض التجار إلى احتكار بعض تلك السلع وإخفائها في مخازنهم، ثم قاموا باستغلال ندرة البضائع في أسواق القطاع، وعرضوها بأسعار مرتفعة بشكل خيالي في ظل حاجة المواطنين الماسة لها، وذلك رغبة في تحقيق أكبر عائد من الربح بعيداً عن أية حسابات أخرى، تأخذ بعين الاعتبار تدهور الظروف المعيشية وفي ظل غياب الرقابة الحكومية الفعالة على أسعار السلع.

وتشير مؤشرات ارتفاع الأسعار في قطاع غزة إلى كارثة إنسانية خطيرة، حيث تمس كافة شرائح المواطنين، خاصة في ظل الارتفاع غير المسبوق لمعدلات الفقر والبطالة. وقد سجلت الأسعار في قطاع غزة ارتفاعاً بنسبة كبيرة قدرها 16.26% خلال الفترة التي يغطيها التقرير، حيث ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في قطاع غزة (سنة الأساس 1996=100) إلى 164.41 في مارس 2008 مقارنة بـ 141.42 في يوليو من العام 2007². وجدير بالذكر أن بعض السلع زادت أسعارها عن 300%، كما هو الحال في مشتقات البترول وغاز الطهي، وينسب وصلت إلى أكثر من خمسة أضعاف أسعارها الطبيعية في السلع الزراعية المنتجة محلياً.

وانعكست ظاهرة ارتفاع الأسعار سلباً على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسكان قطاع غزة، وخاصة حق كل شخص في مستوى معيشي ملائم، الصحة، الغذاء، العمل، والحق في التعليم وغيرها من الحقوق الأخرى³، من خلال تدني القدرة الشرائية للمواطنين، وخاصة موظفي القطاع الحكومي، بشقيه المدني والعسكري، الخاص والأهلي، جراء موجة الغلاء الفاحش وتدهور أسعار صرف الدولار الأمريكي. واضطر السكان إلى تغيير أنماطهم الاستهلاكية، حيث باتوا عاجزين عن تلبية احتياجاتهم الأساسية اليومية من الغذاء والدواء، واضطروا إلى تقليص إنفاقهم على العديد من السلع الكمالية الأخرى. وتشير التقارير الدولية إلى أن نحو 40% من سكان القطاع، أي نحو 600000 مواطناً لا يحصلون على الغذاء الكافي. ويمثل ذلك انتهاكاً لحقهم في مستوى معيشي ملائم وبالتالي حقهم في الحياة.

وتضع مواجهة أزمة ارتفاع الأسعار التي يكابدها المواطن في قطاع غزة كافة الأطراف، بما فيها الحكومة في غزة، أمام ضرورة إعادة النظر في السياسات الخاصة بمعالجة هذه الظاهرة، بما فيها اتخاذ الإجراءات التي ينبغي عليها القيام بها بما يكفل حماية السكان وحقهم في الحصول على كافة السلع والخدمات، وبما يشمل قدرتهم على الوصول إليها من الناحية الاقتصادية. ويتطلب ذلك إعداد وتنفيذ خطة تراعي حماية السكان المدنيين وتضمن تمتعهم بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن تمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية.

يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على ظاهرة ارتفاع أسعار السلع والبضائع في قطاع غزة، ويتناول أسبابها ومظاهرها، وأثرها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان في قطاع غزة. كما يهدف إلى طرح بعض المقترحات والحلول التي يمكن أن تحد من

¹ - لمزيد من التفاصيل الاطلاع على موقع البنك الدولي <http://www.albankaldawli.org>

² - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصائيات أسعار المستهلك. الرقم القياسي لأسعار المستهلك: وسيلة إحصائية لقياس التغيرات على أسعار السلع والخدمات المشتركة من قبل المستهلك بين فترة زمنية وأخرى، ويستخدم في رصد التغيرات التي تطرأ على أسعار السلع التي يتم التعامل بها في الأسواق. تم استخدام معادلة لاسبير لإيجاد الرقم القياسي للأسعار وهي تساوي مجموع (كميات سنة الأساس * أسعار سنة المقارنة) ÷ مجموع (كميات سنة الأساس * أسعار سنة الأساس) × 100

³ - صدر العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بموجب قرار الجمعية العامة رقم 2200 ألف (د - 21) المؤرخ في 16 كانون الأول/ديسمبر 1966، والذي دخل حيز التنفيذ بعد عشر سنوات في 3 كانون الثاني/يناير 1976. ويحتوي التزامات الدول الأطراف في هذه الاتفاقية الدولية من أجل ضمان التمتع الفعلي التدريجي بالحقوق الواردة فيه، كما يحتوي على آليات لحماية هذه الحقوق. ويشمل (الحق في العمل، الحق في الصحة، الحق في مستوى معيشي لائق، الحق في التعليم... الخ من الحقوق المذكورة في نص العهد.

الأثار السلبية لتلك الظاهرة على حياة السكان، وقدرتهم على الحصول على احتياجاتهم اليومية من السلع والبضائع، بما في ذلك الأدوية والأدوية والسلع الأخرى الضرورية. ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من يوليو/ تموز 2007 وحتى يونيو/ حزيران 2008.

أولاً: تحليل ظاهرة ارتفاع الأسعار في قطاع غزة

أحكمت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي تضييق الخناق على قطاع غزة، وأغلقت كافة معابره الحدودية مع الخارج خلال الفترة التي يغطيها التقرير. ومنعت دخول وتدفق كافة الإمدادات اللازمة لحياة السكان المدنيين من السلع والبضائع، بما فيها الأغذية والأدوية والمحروقات. وترافق ذلك مع ارتفاع عالمي في مستوى أسعار السلع والبضائع، كالكمح والأرز والبنترول، ما زاد من تدهور الأوضاع الإنسانية، والذي كان بلغ حداً كارثياً أصلاً، حيث عجز فيه السكان عن توفير احتياجاتهم الأساسية من الغذاء والدواء، خاصة في ظل نقشي البطالة والفقر في المجتمع الغزي، وبنسب وصلت إلى 50% وأكثر من 80% على التوالي.

فقد شهدت أسواق القطاع ارتفاعاً مهولاً في الأسعار، بما فيها السلع الزراعية المنتجة محلياً، وبنسب وصلت إلى أكثر من خمسة أضعاف أسعارها الطبيعية. وارتفعت أسعار المواد الغذائية كالسكر، الدقيق، الزيت، اللحوم، الخضار والفواكه، فيما ارتفعت أسعار مشتقات البنترول وغاز الطهي، خدمات النقل والمواصلات، التعليم، التبغ والأدوية إلى أضعاف أسعارها السابقة. وقد شهدت أسعار السلع والخدمات ارتفاعاً يفوق ما طرأ على أسعارها على المستوى العالمي، ما يتطلب الوقوف على العوامل التي أدت إلى ذلك، من خلال تناول مسألتين أساسيتين هما:

- 1- الحصار والإغلاق المفروض على الأراضي الفلسطينية وقطاع غزة بشكل خاص، باعتباره أحد الأسباب الرئيسية التي ساهمت في نقشي الظاهرة وبهذا المستوى غير الطبيعي.
- 2- ضعف آليات الرقابة الحكومية لحماية المستهلك، بما يضمن تفعيل وإعمال التشريعات القانونية، واتخاذ كافة التدابير التنفيذية، القضائية والإدارية التي تكفل حماية السكان من غول الاحتكار والاستغلال، والذي عزز فكرة غياب المحاسبة والمساءلة لمحتكري السلع والمتلاعبين بأسعارها على حد سواء، وساهم في ارتفاع الأسعار إلى هذا المستوى.

الحصار والإغلاق المفروض على قطاع غزة

فرضت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي قيوداً مشددة على قطاع غزة، وذلك في أعقاب سيطرة حركة حماس على القطاع بتاريخ 2007/06/14. وقد شملت تلك القيود حظر تنقل وحركة الأفراد من وإلى القطاع، وتقليص حجم الواردات بشكل لم يسبق له مثيل، ما أدى إلى نقص شديد في كميات السلع، وخاصة السلع الغذائية، مواد البناء والأدوية. وقد شهدت أسواق القطاع ندرة غير مألوفة في معظم السلع، وفي المقابل عرضت تلك الكميات المحدودة من السلع والبضائع بأسعار خيالية بلغت أكثر من خمسة أضعاف ثمنها قبل تشديد عملية الخنق الاقتصادي والاجتماعي لقطاع غزة.

القيود على حركة الأفراد⁴

يتحكم في حركة وتنقل سكان القطاع من وإلى قطاع غزة معبران أساسيان، وهما معبر رفح البري ومعبر بيت حانون (إيريز). الأول يربط قطاع غزة بجمهورية مصر العربية، والثاني يربط قطاع غزة بإسرائيل وال الضفة الغربية. وقد خضع معبر رفح البري إلى عملية إغلاق متواصلة طيلة الفترة التي يغطيها التقرير، واستثنى من ذلك فتح المعبر لفترة محدودة جداً، وفي اتجاه واحد فقط، إما لعودة الآلاف من سكان القطاع الذين علقوا لفترات طويلة في داخل الأراضي المصرية، أو لخروج المئات من الحالات الإنسانية كالمريض للعلاج في المستشفيات المصرية، أو للعائلات المقيمة في الخارج أو لطلبة القطاع الدارسين في الخارج. وخضع معبر بيت حانون (إيريز) أيضاً إلى عملية إغلاق متواصلة، حيث حرم سكان القطاع من حرية التنقل والحركة إلى الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، أو إلى إسرائيل أو السفر عبره إلى الأردن. وفي المقابل لم تسمح السلطات المحتلة إلا لعدد محدود جداً من السكان، والذين صنفوا ضمن الحالات الإنسانية من المرضى، وفي ظل إجراءات مرور وتفتيش معقدة. كما سمحت السلطات المحتلة لأعضاء البعثات الدبلوماسية، الموظفين الدوليين العاملين في المنظمات الدولية بالتنقل والسفر من وإلى القطاع عبر المعبر.

القيود على حركة البضائع والسلع

فرضت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، خلال الفترة التي يتناولها التقرير، قيوداً إضافية مشددة على حرية تدفق البضائع الواردة والصادرة من وإلى قطاع غزة. وتمثل ذلك في تقليص حجم الواردات إلى تسعة أصناف فقط، وهي: الدقيق - الأرز - زيت الطعام - الحليب ومشتقاته - ملح الطعام - السكر - المجمدات - الأدوية - المستلزمات الطبية.⁵ وقد شهدت المعابر التجارية، المخصصة لتوريد وتصدير المنتجات

⁴ - لمزيد من التفاصيل، راجع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقارير حالة المعابر في قطاع غزة التي تغطي الفترة منذ تشديد الحصار.

⁵ - يندرج في إطارها عشرات السلع الأخرى. مثال على ذلك مواد التنظيف والشامبوهات تنبع المستلزمات الطبية.

والبيض، إغلاقاً شبه تام طيلة الفترة التي يغطيها التقرير. واقتصر توريد احتياجات السلع والمنتجات على كميات محدودة لا تلبى الحد الأدنى من الاحتياجات اليومية لسكان القطاع. وفيما يلي استعراضاً لأوضاع المعابر التجارية للقطاع:-

معبر كارني (المنطار)⁶

يقع معبر المنطار شرق مدينة غزة ويعتبر المعبر التجاري الأساسي لقطاع غزة، حيث يربط القطاع مع الضفة الغربية والعالم الخارجي. وبحسب اتفاقية المعابر المبرمة في نوفمبر 2005، فإن القدرة التشغيلية تسمح بتصدير 400 شاحنة يومياً من الخضار والفواكه والمنتجات الصناعية والتجارية، واستيراد 600 شاحنة يومياً.

ورغم ذلك شهد المعبر بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، بتاريخ 2007/6/14، إغلاقاً تاماً أمام عمليات تصدير المنتجات الغزية إلى الضفة الغربية والخارج، خاصة المنتجات الزراعية الموسمية كالخضار، التوت الأرضي والزهور. جدير بالذكر أن القطاع كان يصدر نحو 58 شاحنة يومياً من مختلف المنتجات كالموبيليا، منتجات الأقمشة والخياطة، الأدوات الكهربائية، البلاط، البسكويت، الأسكيمو، الخضروات، الزهور والسلك الطازج قبل تشديد الحصار.

وفي المقابل أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي المعبر أمام تدفق ودخول الواردات اللازمة لسكان القطاع من الأغذية الأدمية والاحتياجات الضرورية معظم الفترة التي يغطيها التقرير. وسمحت بتشغيل المعبر لأوقات محدودة، ولساعات مقلصة، لإدخال بعض السلع الغذائية الضرورية، وضمن أدنى حدود. فعلى سبيل المثال انخفض عدد شاحنات البضائع المختلفة التي كانت تورد إلى القطاع بنسبة 95%، من 11392 شاحنة شهرياً خلال شهر ابريل من العام 2007، إلى 615 شاحنة خلال شهر مارس من العام الحالي في أعقاب إغلاق المعبر. وإلى مستوي 738 شاحنة شهرياً خلال أكتوبر 2008، والتي شهدت أعلى معدل استيراد منذ تشديد إغلاق المعبر في منتصف يونيو 2007.

معبر صوفا

يقع معبر صوفا جنوب القطاع (شرق مدينة رفح) ومخصص لاستيراد مواد البناء. واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة التي يغطيها التقرير، منع إدخال مادة الحصمة ومواد البناء اللازمة لقطاع الإنشاء والبناء، وخاصة الأسمت إلى قطاع غزة منعاً كلياً، ما أدى إلى ارتفاع أسعار المعروض منها. حيث أعيق تنفيذ عشرات المشاريع التطويرية، وتوقف العمل في العديد من المشاريع الإنشائية ومشاريع الإسكان بشكل تام، وأعقب ذلك توقفاً تاماً عن العمل في تلك القطاعات وتعطل آلاف العاملين فيها.

جدير بالذكر أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد سمحت بإدخال 9973 شاحنة من الحصمة ومواد البناء خلال النصف الأول من العام 2007. واقتصر عمل المعبر بعد ذلك على إدخال السلع الإنسانية التي يحتاجها سكان القطاع، ولم يسمح بإدخال معظم السلع الهامة اللازمة لتحريك عجلة التنمية وخصوصاً المواد الخام اللازمة للقطاعات الإنتاجية المختلفة، وما يتم إدخاله فقط بعض السلع الأساسية (الاستهلاكية).

معبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم)

يقع معبر كرم أبو سالم جنوب شرق القطاع ويستخدم لاستيراد البضائع من جمهورية مصر العربية عبر إسرائيل. وفي إطار تشديد القيود وتكريس الاعتماد على معبر كرم أبو سالم عوضاً عن معبر المنطار (كارني)، حددت سلطات الاحتلال المواد التي يسمح بدخولها وهي محدودة ذات طابع إنساني تم حصرها في تسعة أصناف فقط ولا تغطي احتياجات المواطنين. علماً بأن هذا المعبر غير جاهز لاستقبال الواردات من الناحية الفنية، ما أدى إلى تصدير كميات محدودة من الزهور والتوت الأرضي وتلف جزء منها. ووفقاً لمصادر جمعية غزة الزراعية، أنتج مزارعو القطاع ما بين 30-40 طناً من التوت الأرضي يومياً خلال الموسم، وهو ما يزيد بشكل كبير جداً عن الكميات المحدودة التي سمحت سلطات الاحتلال بتصديرها خلال الموسم، وهي لاتصل إلى أكثر من 20% من الإنتاج المحلي لهذه المنتجات.

معبر ناحال عوز

يقع معبر ناحال عوز شرق مدينة غزة ويعتبر محطة لضخ الوقود والغاز إلى قطاع غزة. وتشتمل نقطة العبور على خزانات للوقود والغاز متصلة عبر أنابيب بالجانب الإسرائيلي. وبتاريخ 2007/10/28 قلصت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إمدادات الوقود إلى قطاع غزة. كما لجأت إلى تقليص تلك الكميات مرة أخرى بتاريخ 2007/11/28. حيث سمحت بدخول حوالي 60% من احتياجات المواطنين من الغاز، 30% من السولار، 9% من البنزين، 82% من السولار الصناعي خلال شهر مارس 2008. وتعتبر

⁶ - المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، اتفاقية المعابر: عام آخر من المعاناة (تقرير حول آثار القيود على حرية التنقل والحركة في قطاع غزة (2005/11/25) - (2006/11/24).

⁷ - المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقارير حالة المعابر في قطاع غزة، مصدر سبق ذكره.

هذه النسب منخفضة جداً عما كانت عليه قبل تشديد الحصار. ويحتاج القطاع يومياً في الوضع الطبيعي إلى 350 ألف لتر من السولار، 120 ألف لتر من البنزين، 350 طناً من الغاز و 350 ألف لتر من السولار الصناعي لتشغيل محطة الكهرباء.

وأدى هذا النقص الخطير في كميات الوقود الواردة إلى قطاع غزة إلى شل حركة النقل والمواصلات جزئياً. وقد أدى تزايد عدد المواطنين المحتاجين للمواصلات، خاصة في ظل توقف السيارات الخاصة، وتقليص عمل سيارات الأجرة إلى ارتفاع أسعار المواصلات بصورة غير مسبقة، بسبب ارتفاع أسعار السولار والبنزين والتي ارتبطت بتجارة السوق السوداء. حيث بلغ سعر لتر السولار حوالي 18 شيكلاً في السوق السوداء مقارنة بـ 5 شواكل قبل اشتداد الحصار ما أثقل على كاهل المواطنين. كما أدى تقليص إمدادات القطاع من الغاز خلال الفترة التي يغطيها التقرير، إلى نقص كبير ولعدة أيام في محطات التعبئة والتوزيع. ما أدى إلى ارتفاع أسعار اسطوانة الغاز بأحجامها المختلفة وبلغت أرقاماً مضاعفة. فبلغ سعر اسطوانة غاز بحجم 12 كيلو 120 شيكلاً مقارنة بـ 42 شيكلاً قبل بروز الأزمة.⁸

أثر الإغلاق على الأنشطة الاقتصادية

خلفت سياسة الإغلاق نتائج كارثية على الأنشطة الاقتصادية المختلفة، حيث مست كافة القطاعات والنشاطات في المجال الصناعي، الزراعي، التجارة والخدمات وقطاع البنية التحتية. وقد أدى ذلك إلى توقف شبه كلي وجزئي في تلك القطاعات، ما فاقم من مستويات البطالة، ورفع من عدد العائلات التي باتت أبوابها غير قادرين على توفير احتياجاتهم من الغذاء، والدواء والخدمات الأساسية الأخرى. وتزامن ذلك مع عجز السكان على تلبية تلك الاحتياجات في ظل ارتفاع أسعار السلع والبضائع. وفيما يلي استعراضاً مركزاً لتلك الآثار على هذه القطاعات:-

القطاع الصناعي

شهد القطاع الصناعي في قطاع غزة تدهوراً شديداً خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وقد توقفت غالبية المنشآت الصناعية في القطاع، والبالغ عددها 3900 منشأة، وذلك بسبب تقليص سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي حجم الواردات من المواد الأولية اللازمة للصناعات الغزوية، وعدم قدرة تلك المنشآت على تصدير منتجاتها إلى أسواق الضفة وإسرائيل. وقد مثل قرار السلطات المحتلة بإلغاء الكود الجمركي لقطاع غزة بتاريخ 2007/6/21، خطوة إضافية أدت إلى شلل تام للقطاع الصناعي. جدير بالذكر أن القطاع يعتمد على الواردات من إسرائيل أو عبرها بنسبة 90%. وأدى ذلك إلى إغلاق أكثر من 96% من المنشآت الصناعية، وعدم تصدير أي من بضائعها، وانضمام أكثر من 33000 عاملاً في هذا القطاع إلى أعداد العاطلين عن العمل. فقد بلغ عدد العاملين في القطاع الصناعي ما يقرب من 35000 عاملاً في منتصف شهر حزيران 2007، وبعد الإغلاق لا يتجاوز عدد العاملين في هذا القطاع أكثر من 2000 عاملاً.

القطاع الزراعي

ترتب على الإغلاق والحصار نقص كامل في مستلزمات الإنتاج الزراعي التالية: الأسمدة الزراعية بأنواعها، الأدوية الزراعية بأنواعها، النايلون الخاص بزراعة التوت الأرضي (نايلون التغطية)، عدم توفر قطع غيار لصيانة مضخات المياه التي تستعمل في ري المزروعات، مستلزمات إنشاء البيوت البلاستيكية (الهيكل الحديدي). وتوقفت تقريباً معظم المشاريع الزراعية التنموية والإغاثية التي تنفذها منظمات محلية ودولية، بسبب عدم قدرتها على إدخال المواد المطلوبة للمشاريع مثل (الأعلاف للمواشي، الأسمدة والبذور والأشبال، المواد المعدنية والبلاستيكية اللازمة للدفينات، والمدخلات اللازمة لأبار المياه ومزارع المواشي، والاسمنت ومضخات المياه الكهربائية... الخ).

وشهدت مستلزمات زراعية أخرى نقصاً جزئياً وارتفاعاً حاداً في أسعارها: شبكات الري بأنواعها، مستلزمات ترميم الدفينات الزراعية، أصناف عديدة من الأشتال الزراعية. تقدر نسبة الزيادة في الأسعار بحوالي 50%. فارتفعت أسعار الأسمدة والأعلاف على سبيل المثال بحوالي 20%-43% على التوالي مقارنة مع أسعارها قبل الأزمة.⁹ ويهدد استمرار إغلاق المعابر مواسم الزراعات التصديرية وسوف يسبب خسائر فادحة للمزارعين في حال عدم التمكن من تصدير منتجاتهم في مواسم التصدير و سوف تتعرض أكثر من 80% من المحاصيل الزراعية للتلف.

قطاع البناء والبنية التحتية

يتعرض قطاع البناء في قطاع غزة إلى توقف تام ناجم عن وقف كامل لكافة وارداته من المواد الأولية اللازمة للبناء، وخاصة الأسمنت، الحديد، مستلزمات البناء والدهانات. وجراء ذلك أغلقت كافة مصانع البناء (13 مصنع بلاط، 30 مصنع باطون، 145 مصنع رخام، 250 مصنع طوب)، ما تسبب في فقدان 3500 فرصة عمل. كما توقفت كافة المشاريع الإنشائية والتي تقدر قيمتها بأكثر من 350

8 - معهد دراسات التنمية، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية لقطاع غزة 2007، عام من الحصار، تقرير رقم 6، مارس 2008م.

9 - شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، تأثير الحصار الاقتصادي والإغلاق على الإنتاج الزراعي في قطاع غزة.

مليون دولاراً أمريكياً. وقد أوقف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كافة عقود الإنشاء للبنى التحتية مثل تأهيل الشوارع والمياه والصرف الصحي وبقيمة تقديرية 60 مليون دولاراً أمريكياً.

وأوقفت وكالة الغوث الدولية برامج خلق فرص عمل بلغت قيمتها 93 مليون دولاراً، ويستفيد منها بشكل مباشر أكثر من 16000 شخصاً. كذلك تم وقف العمل في مشروع تطوير شارع صلاح الدين وتقدر تكلفته الإجمالية 18 مليون دولاراً أمريكياً.¹⁰ والجدول التالي يوضح الكميات الواردة إلى القطاع منذ 2005، وحتى إصدار هذا التقرير:¹¹

م	المواد	طن / 2005	طن / 2006	طن / 2007	طن / 2008
1-	اسمنت سيلو (غير معبأ)	405039	496355	140415	00
2-	اسمنت معبأ	178520	94920	58880	00
3-	حديد	63560	33400	27880	00
4-	حصمة	00	00	756000	00

قطاع التجارة والخدمات

أوشك القطاع التجاري على الانهيار وذلك نتيجة للنقص الشديد في البضائع المتوفرة في الأسواق، وأوشكت المحال التجارية على إغلاق أبوابها، وبدأ التجار والمستوردون يشعرون باليأس من وصول بضائعهم المحجوزة في الموانئ الإسرائيلية، وأصبح التجار والمستوردون الفلسطينيون في قطاع غزة على شفا الإفلاس بسبب الحصار المفروض على قطاع غزة. ومما يذكر بأن عدد الحاويات الموجودة في الجانب الإسرائيلي يقدر بحوالي 1500 حاوية موجودة في مخازن الموانئ ومخازن خاصة خارج الموانئ، مع العلم بأن بعض البضائع تحمل تاريخ صلاحية قد انتهت، وجزء كبير من هذه البضائع أصابه التلف نتيجة سوء التخزين.

ضعف الدور الرقابي للحكومة

تعني الرقابة الحكومية مجموعة الإجراءات التي تضعها الحكومة للتأكد من التنفيذ الفعلي للخطط والبرامج المرسومة من قبلها لتحديد الانحرافات والأخطاء إن وجدت ودراسة أسبابها لعلاج نقاط الضعف التي تسببت فيها وبالمقابل تشجيع نقاط القوة والنجاح. وينبغي أن تركز آليات الرقابة الحكومية على توفير حماية للمستهلكين والبايعين، وخاصة حماية أفقر الفقراء من غول الاحتكار والتلاعب بالأسعار، وفق القوانين المتعلقة بحماية المستهلك.

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1985م الإرشادات الخاصة لحماية المستهلك والتي تهدف إلى ما يلي:

1. مساعدة الدول لتحقيق أو المحافظة على الحماية المناسبة لمواطنيهم كمستهلكين.
2. تسهيل عمليات الإنتاج وأنماط التوزيع وفق احتياجات ورغبات المستهلكين.
3. تشجيع المثل العليا لأولئك الأفراد المتعاملين في مجال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات للمستهلكين.
4. مساعدة الدول في القضاء على الممارسات التجارية الاستغلالية ومحاصرتها في جميع المجالات وعلى المستويين المحلي والدولي.
5. تشجيع خلق ظروف سوقية تمنح المستهلكين فرصاً أكبر للاختيار وبأسعار أقل.

وقد دعا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الاستهلاك المستدام بحيث تتاح خيارات التحرك للمستهلكين والمنتجين، أي أن يكون الاستهلاك كافلاً للحاجات الأساسية للجميع، بانياً للقدرة البشرية، وألا يؤدي استهلاك البعض إلى تعريض رفاة الآخرين للخطر، وأخيراً ألا يرهق خيارات الأجيال القادمة.

ويلزم قانون حماية المستهلك رقم (21) الذي أقر عام 2005¹² الحكومة القيام بمسؤولياتها في إطار العمل الرقابي علي النحو التالي:

- المادة 2 تنص على توفير السلع والخدمات ومنع الاستغلال والتلاعب بالأسعار.
- المادة 3 تتحدث عن الاختيار الحر للسلع والخدمات من بين بدائل سلعية وخدمائية، وكذلك الحق في الحصول على الصفقات العادلة، مثل ضمان الجودة والسعر المعقول، ولرفض الصفقات الإلزامية.
- المادة 22 أقرت على حظر بيع سلعة أو تقديم خدمة بسعر أو بربح يزيد عن السعر المعلن عنه.

10 - مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد)، التقرير الشهري لمتابعة الحركة التجارية على معايير قطاع غزة، ديسمبر 2007.

11 - المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول اثر الحصار على مشاريع البنية التحتية للفترة من 1-1/2006-1/2008/2008.

12 - لمزيد من التفاصيل انظر قانون حماية المستهلك رقم(21) لسنة 2005.

- المادة 27 نصت على معاقبة كل من امتنع عن عرض أو بيع السلع الأساسية بالسجن مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة تتجاوز ألف دينار أردني، وكل من خالف التسعيرة المعلنة بالسجن ستة أشهر وغرامة خمسمائة دينار أردني. وفيما يلي استعراضاً لآليات الرقابة التي اتخذتها الحكومة في غزة:

نفذت وزارة الاقتصاد في حكومة غزة العديد من الخطوات والإجراءات العملية للتدخل في أسعار السلع، والذي بلغ حداً خيالياً. وقد تركزت تلك الفعاليات على ما يلي:¹³

- 1- تفعيل لجنة رقابة وتفتيش في كل المحافظات.
- 2- التحرك ومنذ شهر نوفمبر من العام 2007 بشكل دوري في الأسواق حيث تم الإعلان عن:
 - أ- ضرورة التقيد والالتزام بوضع قائمة الأسعار وتم تحرير مخالفات لمن لم يلتزم بالإعلان عن الأسعار.
 - ب- تم تحرير مخالفات ارتفاع أسعار ومحاضر ضبط.
 - ت- تحديد سعر كيس الدقيق وربطة الخبز منذ نوفمبر.
 - ث- اجتماعات متواصلة مع التجار، أكثر من 311 تاجر وتم التركيز على تجار المجمدات، الأعلاف، الدقيق، المطاحن، الألبان، المشروبات الغازية، السكاكر، المخابز والمكسرات. وحتى مارس 2008 تم انجاز التالي:

عدد الجولات التفتيشية	417 جولة.
عدد المحلات التجارية التي تم زيارتها	3227.
عدد مخالفات عدم الإعلان عن أسعار	131
عدد محاضر ضبط	49
عدد محاضر التحفظ	40
عدد العينات للتحليل عن طريق الرقابة	68
عدد العينات للتحليل من المعبر	71
عدد الاستدعاءات	25
مخالفات للنائب العام	173
كميات متلفة	53.854 طن

وفي المقابل شهدت أسواق القطاع أوضاع منطقة سوق سوداء متكاملة من خلال اختفاء كامل لبعض السلع الأساسية التموينية (اللحوم- الحليب- الأرز). حيث لجأ بعض التجار إلى احتكار السلع وإخفائها في مخازنهم من أجل استغلال المواطنين ورفع أسعارها، بعد شحها من الأسواق نتيجة الحصار الاقتصادي المفروض على القطاع، بهدف تحقيق أكبر عائد من الربح على حساب المواطنين. مثال على ذلك لم تتدخل الحكومة في غزة حين تم اقتحام معبر رفح في يناير 2008، وقد تم استغلال المعبر لإدخال الدخان والتبغ والدراجات النارية، في حين تركت السلع الضرورية للتجار أنفسهم للتصرف فيها وتحديد أسعارها وفق مصالحهم. والمستهلك في قطاع غزة مغلوب على أمره في نهاية المطاف لأنه في حاجة إلى هذه السلع لكونها أساسية فيضطر لشراؤها بالشروط والأسعار التي يفرضها التجار.

ونتيجة لذلك تعتبر الرقابة الحكومية غير فاعلة في مسألة ضبط الأسعار وارتفاعها. يجب على الحكومة في غزة أن تقوم بدورها الرقابي الفاعل وبالذات في مسألة انفلات الأسعار وارتفاعها بشكل غير معقول. وذلك من خلال الالتزام بقانون حماية المستهلك وإصدار اللوائح اللازمة لتنفيذه، وتقييم الأمور باتجاه دعم السلع الأساسية وتسعيرها لتخفيض تكاليف المعيشة على ذوي الدخل المحدود. ويتضح أن أكثر من ثلثي الأسر الفلسطينية غير قادرة على تلبية احتياجات أبناءها من السلع الأساسية والضرورية نتيجة انتشار حالة الفقر والبطالة في المجتمع الفلسطيني.

يقول د. معين رجب¹⁴ عن هذه الظاهرة: تعتبر متابعة ومراقبة ما يعرض في الأسواق في قطاع غزة، ومراقبة أسعارها والتحقق من عدالة السعر، مع الأخذ بالحسبان مصلحة المستهلكين والمنتجين على حد سواء، من مسؤوليات الحكومة في غزة. ويتطلب هذا الأمر مواجهة هذه الظاهرة بالحزم الكافي وفرض العقوبات على المحتكرين. ويجب وضع سياسة محددة لمباشرة هذه المهام، من خلال متابعة كافة أصناف السلع المستوردة أولاً بأول، ووضع التسعيرة المناسبة قبل عرضها في الأسواق بما لا يضر بحقوق المستوردين من تجار الجملة والتجزئة. وعلى سبيل المثال هناك كميات كبيرة من الأدوية والسلع الأخرى التي تدخل السوق المحلي دون الحصول على تراخيص الاستيراد، ودون مراقبة جودتها، ولذلك ترتفع أسعارها".

¹³ - مقابلة مع حاتم عويضة، مدير مكتب وزير الاقتصاد في حكومة غزة.

¹⁴ - مقابلة مع د. معين رجب، أستاذ الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة.

ويرجع د.سامي أبو ظريفة أزمة ارتفاع الأسعار إلى غياب الرقابة على الأسعار¹⁵ ويقول: "الحكومة المقالة في قطاع غزة غير قادرة على القيام بالرقابة على الأسعار، لأن الرقابة تحتاج إلى قانون وإلي جهاز قضائي. وهناك غياب للقانون، ويوجد العديد من المشاكل حول الجهاز الرقابي. كما أن دور وزارة الاقتصاد الوطني ضعيف، فهي لا تمتلك الكادر القادر على المتابعة والمراقبة الحقيقية للأسعار، خاصة مع حالة الانقسام القائمة التي تسببت في غياب المتابعة والتنسيق مع الجهات المعنية".

ويختلف رأي وزارة الاقتصاد الوطني في حكومة غزة عما يطرحه الخبراء الاقتصاديون. ويلخص السيد حاتم عويضة رأيها في تحليله لأسباب الظاهرة وفقاً لما يلي:¹⁶

- الحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية.
- تدمير الاحتلال للورش الأمر الذي أثر على مستوى دخل الأسرة الفلسطينية.
- تدمير البنية التحتية الأمر الذي أدى إلى توجيه الدعم لإصلاح ما يدمره الاحتلال بدلاً من التطوير.
- بقاء البضائع على المعابر لفترات طويلة.
- تهافت المواطنين على شراء المواد التموينية وتخزينها.
- عدم إدخال بضائع من الضفة الغربية.

ويشير السيد عويضة إلى أن حل الأزمة يمكن أن يتم وفقاً لما يلي:

- تشجيع الاستثمار في مجال الزراعة.
- شراء السلطة المنتجات الزراعية بسعر السوق العالمية وتشجيع المزارعين.
- تفعيل دور الغرف التجارية بعيداً عن التسييس.
- كسر الاحتكار.
- دعم وإنشاء مشاريع صغيرة لزيادة دخل الأسرة.

ثانياً: أثر ارتفاع الأسعار على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة

أدى ارتفاع أسعار السلع والبضائع في قطاع غزة إلى نتائج خطيرة مست قدرة السكان في الحصول على تلك السلع والبضائع، خاصة المواد الغذائية والأدوية. وقد انعكست تلك الآثار على نحو 1.5 مليون فلسطيني من سكان القطاع، حيث تدهورت حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية. وتشير معظم التقديرات إلى شلل اقتصادي شامل مس كافة قطاعات النشاط الاقتصادي للسكان. وقد بلغ معدل البطالة حوالي 50%، وفي حالة استمرار الحصار الذي تفرضه سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على سكان القطاع يتوقع ارتفاع هذا المعدل.¹⁷

وارتفعت في المقابل معدلات الفقر في القطاع إلى مستويات غير مسبوقة، وبنسبة تجاوزت 80%. وتشير الدراسات إلى أن 8 عائلات من بين كل 10 عائلات تعيش تحت خط الفقر البالغ 594 دولاراً أمريكياً للأسرة في الشهر الواحد. ويمثل ذلك ارتفاعاً كبيراً مقارنة بمستويات العام 2005 حيث كانت النسبة 63.1%. غير أن أخطر المؤشرات هو حجم الأسرة الغزية التي تعيش فقراً مدقعاً، حيث بلغت 66.7% والتي تعيش على أقل من 474 دولاراً أمريكياً شهرياً.

ويزيد مستوى الفقر في قطاع غزة بنسبة 30% عنه في الضفة الغربية. وقد أشارت تقديرات البنك الدولي إلى ارتفاع نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر بسبب الحصار من 35% مع نهاية عام 2006، إلى أكثر من 67% مع نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2007، وهي مرشحة للزيادة خلال العام الحالي 2008م.¹⁸ ورغم ذلك سجلت أسعار السلع والبضائع ارتفاعاً وبمستويات خيالية رغم ارتفاع مؤشرات البطالة والفقر في قطاع غزة. وفيما يلي عرضاً لأثر ارتفاع أسعار السلع على حقوق السكان الاقتصادية والاجتماعية:

1- الحق في مستوى معيشي ملائم

أولت المواثيق الدولية لحقوق الإنسان اهتماماً كبيراً بالحق في مستوى معيشي ملائم، باعتباره جزءاً أساسياً من حقوق الإنسان. حيث اعترف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (25) بهذا الحق، كما أقرته المادة (11) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية

¹⁵ -مقابلة مع د. سامي أبو ظريفة، مدير عام وحدة حماية الملكية الفكرية، وزارة الاقتصاد الوطني، غزة.
¹⁶ - مقابلة مع حاتم عويضة، مدير مكتب وزير الاقتصاد الوطني في الحكومة بغزة، مصدر سبق ذكره.

¹⁷ - مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط (الانسكو)، التقارير الاقتصادية والاجتماعية الخاصة. بلغ إجمالي عدد العاملين في قطاع غزة قبل الإغلاق والحصار بحوالي

215 ألف عاملاً موزعين على جميع الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

¹⁸ - مجموعة البنك الدولي، أخبار تنمية: الضفة الغربية وقطاع غزة، نشرة فصلية، تشرين الثاني/نوفمبر 2007، انظر:
<http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZAINARABIC/Resources/ArWBGupdateoct07.pdf>

والاجتماعية والثقافية " لكل شخص الحق في مستوى معيشي لائق أو مناسب له ولأسرته، يوفر لهم حاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، والتحسين المتواصل لظروف المعيشة، ويرتبط بهذا الحق التحرر من الجوع".¹⁹

إلا أن هناك بعض الجوانب التي تمس الحق في المستوى المعيشي الملائم بصورة مباشرة، وقد تطال حق كل شخص في الحياة، وذلك جراء انتهاك هذا الحق. وجراء استمرار القيود المعقدة المفروضة على تدفق إمدادات الغذاء والدواء، والناجم عن الحصار الشامل والإغلاق المفروض على القطاع، فقد تدهورت الأوضاع الصحية والغذائية لقطاع غزة بشكل غير مسبوق. فقد عانى السكان من فقدان المواد الغذائية الأساسية والحيوية اللازمة لاستمرار معيشة السكان. وقد طال ذلك المواد الغذائية الرئيسية كالبروتينات من اللحوم والدواجن والأسماك والعناصر الغذائية الأخرى كالقمح والدقيق والأرز والزيوت. كما طال المنتجات الغذائية من الفواكه والمنتجات الغذائية من الألبان والحليب والأجبان. وقد انعكس ذلك سلباً على أسعار السلع التي توفرت بكميات محدودة، حيث شهدت أسواق القطاع ارتفاعاً مذهلاً، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف نقل الكميات المحدودة من البضائع والسلع التي سمح بتوريدها لأسواق القطاع.

ويؤثر الحصار من الناحية الاقتصادية والمعيشية على العائلة الفلسطينية، حيث يشعر (99%) أن الأسعار قد ارتفعت كثيراً بالمقارنة مع السابق، وأن (94%) تنازلوا عن بعض متطلباتهم الشرائية اليومية، وكذلك (87%) انخفضت زياراتهم الاجتماعية للآخرين.²⁰

أ- الحق في الغذاء

يقصد بالحق بالغذاء حق كل إنسان في الحصول على أغذية سليمة ومغذية، بما يتفق مع الحق في الغذاء الكافي والحق الأساسي لكل إنسان في التحرر من الجوع. وقد شهدت أسواق قطاع غزة نقصاً حاداً في المواد الغذائية الأساسية، حيث اختفت أصنافاً عديدة منها، ما طال قدرة السكان في الحصول على تلك الأغذية.

وسجلت أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً مقداره 27.61% خلال شهر مارس 2008 مقارنة بـ يوليو 2007. وأيضاً ارتفعت بمقدار 3.35% في إبريل 2008 مقارنة بـ مارس من نفس العام.²¹ وكان الارتفاع في معظم السلع الأساسية كالطحين والأرز والخبز واللحوم والدواجن ومنتجات الألبان والحليب والخضراوات الطازجة.²² حيث ارتفعت أسعار الطحين بنسبة 38.4% و اللحوم بنسبة 76%. جدير بالذكر أن قطاع غزة يستهلك يومياً أكثر من 867 طناً يومياً من الدقيق و153 طناً من السكر و110 طناً من الأرز و75 طناً من الزيوت و49 طناً من البقوليات.

ويلاحظ من خلال الجدول التالي أن نسبة ارتفاع الأسعار خلال 8 أشهر نتيجة الحصار المشدد منذ منتصف حزيران/يونيو 2007، تراوحت ما بين 30% - 1366% حسب توفر المخزون من البضائع المعروضة.²³ وفيما يلي بعض الأمثلة على الارتفاع الحاد للأسعار:

السلعة	الوزن/ العدد	قبل الإغلاق (منتصف يونيو 2006)		بعد مرور 8 أشهر من الإغلاق (31/ مارس 2008)	
		السعر بالدولار	السعر بالشيكل	السعر بالدولار	السعر بالشيكل
اللحم	كيلو واحد	9.92	34	17.6	60
الدجاج	كيلو واحد	-	-	2.80	9.5
الدقيق	شوال (50 ك)	23.50	80	38.2	130
السكر	شوال (50 ك)	28.72	98	35.2	120
زيت الزيتون	جالون (1 لتر)	4.96	19	6.47	22
النشاي العادي	كيلو واحد	4.70	17	7.65	26
القول	شوال (25 ك)	22.85	78	38.24	130

19 - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقر في ديسمبر 1948، المادة 25 تنص على أن لكل شخص الحق في مستوى معيشي يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته على مختلف الأصعدة. كما تنص المادة 11 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن الدول الأطراف ملزمة بإقرارها بهذا الحق، ويلزمها باتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق.

20 - د. عبد العزيز ثابت دراسة بحثية على عينة من 400 طفل، نقلاً عن الموقع الإلكتروني لبرنامج غزة للصحة النفسية.

21 - تم استخدام معادلة لاسبير لإيجاد الرقم القياسي للأسعار وهي تساوي مجموع (كميات سنة الأساس * أسعار سنة المقارنة) ÷ مجموع (كميات سنة الأساس * أسعار سنة الأساس) × 100

22 - تم استخدام سنة الأساس 1996 للمقارنة بين أسعار المستهلك في الفترة (يوليو 2007 - مارس 2008). وتم استخدام سنة الأساس 2004 للمقارنة بين (مارس 2008 إلى إبريل من نفس العام). وجميع المعلومات التي استخدمت لحساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك في قطاع غزة مأخوذة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات سعر المستهلك مصدر سبق ذكره.

23 - عبد الباسط خلف، تقرير صادر عن المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، رام الله، 2005.

بعد مرور 8 أشهر من الإغلاق (31/ مارس 2008)		قبل الإغلاق (منتصف يونيو 2006)		الوزن/ العدد	السلعة
السعر بالشيكل	السعر بالدولار	السعر بالشيكل	السعر بالدولار		
6	1.76	4.5	1.31	كيلو واحد	الحمص
220	64.70	15	4.18	شوال (50 ك)	الأسمنت
280	82.35	36	10.44	شوال (50 ك)	الأسمنت الأبيض
63	18.52	36	10.44	أسطوانة (14 ك)	الغاز المنزلي
6	1.76	4.5	1.34	لتر واحد	البنزين
5	1.47	3	0.78	لتر واحد	السولار
6	1.72	3	0.78	لتر واحد	الكاز الأبيض
30-15	8.82-1.41	9-4	2.61-1.31	علبة واحدة	علبة السجائر
15	1.41	2	0.52	علبة حجم صغير	علبة المعسل

- سعر صرف الدولار الأمريكي 3.40 شيكل
- المصدر: مقابلة مع صاحب سوبر ماركت في منطقة حي النصر بمدينة غزة.

ب- الحق في السكن الملائم

يعتبر السكن والخدمات المناسبة حق أساسي للإنسان يفرض على الحكومات واجب ضمان بلوغه لجميع الناس له، بادئة بتقديم مساعدة مباشرة إلى أقلهم حظاً عن طريق برامج موجهة تعتمد على الجهد الذاتي والمجتمعي. وينبغي على الحكومات السعي لتذليل جميع العقوبات التي تحول دون بلوغ هذه الأهداف²⁴ وحتى يوصف السكن بأنه ملائم لا بد من أن تتوفر له بعض المرافق الأساسية اللازمة للصحة والأمن والراحة والتغذية. ويجب أن تتاح للمتقنين بهذا الحق وبشكل مستمر إمكانية الحصول على الموارد الطبيعية والعمارة وعلى المياه النظيفة والطاقة، لأغراض الطهي والتدفئة والإضاءة. وكذلك المرافق المتعلقة بتعزيز الصحة العامة والغسيل، وتخزين الأغذية والتخلص من النفايات وتصريف المياه وخدمات الطوارئ..

وسجلت نفقات المسكن ومستلزماته في قطاع غزة ارتفاعاً بمقدار 6.45%، حيث بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك الخاص بنفقات المسكن ومستلزماته 160.80 في مارس 2008، مقارنة بـ 151.06 في يوليو 2007. وارتفعت بنسبة 0.40% خلال ابريل 2008 مقارنة بمارس من نفس العام²⁵. وهذا الارتفاع يؤثر على ضمان السكن لمختلف جماعات الدخل في المجتمع لأنه يؤثر على التمتع بالحصول على الحاجيات الأساسية والخدمات وتلبيتها. لذا تحتل التكاليف المتعلقة بالسكن أهمية فائقة في التمتع بهذا الحق، فالتكاليف المالية المرتبطة بالسكن يجب أن تكون متلائمة مع الدخل ويجب على الدول ضمان ذلك²⁶.

2- الحق في الصحة

الصحة حق أساسي من حقوق الإنسان لا غنى عنه من أجل التمتع بحقوق الإنسان الأخرى. ويحق لكل إنسان أن يتمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه ويفضي إلى العيش بكرامة. ويمكن السعي إلى أعمال الحق في الصحة عن طريق نهج عديدة ومكاملة مثل وضع سياسات صحية، أو تنفيذ برامج الصحة التي تضعها منظمة الصحة العالمية، أو اعتماد صكوك قانونية محددة²⁷ ويعاني سكان قطاع غزة من أوضاع صحية صعبة نتيجة الحصار الذي فرض على القطاع، فانخفضت جودة الرعاية الصحية نتيجة القيود التي تفرضها إسرائيل على حرية حركة الفلسطينيين. وقد تذبذبت أسعار الخدمات الطبية في قطاع غزة بين الارتفاع الطفيف والانخفاض الطفيف من يوليو 2007 حتى مارس 2008.

²⁴ - لمزيد من التفاصيل حول الحق في السكن الملائم، انظر دراسة أعدها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بعنوان: الحق في السكن الملائم في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

²⁵ - انظر تعريف معادلة لاسبير.

²⁶ - التعليق العام رقم 4 (1991): الحق في السكن الملائم المادة 11(1) من العهد اعتمده لجنة الأمم المتحدة حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالإجماع في 12 كانون الأول 1991، والتعليق العام هو التفسير الأكثر موثوقية لما يعنيه الحق في السكن.

²⁷ - المادة 12 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (الصححة): تقر الدول الأطراف بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية، من خلال تدابير يتعين على الدول الأطراف اتخاذها لتأمين الممارسة الكاملة لهذا الحق.

وتعرضت الأدوية والمستلزمات الطبية في قطاع غزة للنقص الحاد كما ونوعاً. وتعاني مستودعات الأدوية من نقص خطير في العديد من أنواع الأدوية قدرت بـ140 نوعاً، معظمها من الأدوية التي تعالج الأمراض الخطيرة كالسرطان وأدوية أمراض القلب، وأدوية علاج الأمراض النفسية.²⁸ وأثر هذا النقص على ارتفاع أسعار تلك الأصناف. حيث يبلغ سعر صنف مثلاً (Solian) لعلاج الأمراض النفسية إلى 213 شيكلاً، مقارنة بـ 113 شيكلاً قبل الحصار والإغلاق، في حين يبلغ سعره في إسرائيل حوالي 143 شيكلاً.²⁹

وقد صرح الدكتور بيان السقا، رئيس قسم الأورام بمجمع الشفاء الطبي، لباحث المركز عن الأصناف الضرورية اللازمة لمرضى السرطان، ولا تتوفر في مستودعات وزارة الصحة، ما يضطر المرضى إلى شرائها على نفقتهم الخاصة بأسعار مرتفعة جداً. وهذه الأصناف من الدواء هي: نيوجولبين، وهو دواء لمرضى نقص المناعة، الإردييا، وهو ضروري للمرضى في حالات انتشار الأورام، ويقضي على آلام المريض، والنيوبوجين، وهو دواء لمضاعفة المناعة، يتناوله المريض بعد حقنه بالعلاج الكيماوي. ولأهمية هذا الصنف من الدواء، يضطر المرضى إلى شرائه بأسعار مرتفعة وصلت إلى 200 دولاراً للعبوة الواحدة بعد أن كانوا يتسلموه من وزارة الصحة، التي نفذت من مستودعاتها هذا الصنف من الدواء.

3- الحق في التعليم

يعتبر الحق في التعليم حقاً أساسياً من حقوق الإنسان الذي يتطلب الوفاء به من قبل الدولة، وبما يضمن القيام بكافة إجراءات الاحترام والحماية والتعزيز لضمان تمتع كافة السكان به تدريجياً.³⁰ وهو ضروري للوصول إلى جميع الحقوق الأخرى المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، للوصول إلى المثل الأعلى للإنسان الحر.

تعرضت المسيرة التربوية في قطاع غزة للتعرش من بدايتها على الرغم من فتح 370 مدرسة بداية العام الدراسي 2007-2008 مستقبلية نحو 246 ألفاً و475 طالباً وطالبة. فقد ارتفعت أسعار خدمات التعليم خلال الفترة التي يغطيها التقرير حوالي 8%. وبلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال مارس 2008، 149.67 مقارنة بـ 138.59 في يوليو 2007.³¹ فارتفعت أسعار القرطاسية والمواد التعليمية، ويعود ذلك إلى الارتفاع الحاد في تكلفة نقل البضائع. ووصلت في معظم الأحيان تكلفة نقل الشاحنة الواحدة من البضائع ما بين 15000 و20000 شيكلاً، وذلك جراء انتظار الشاحنات التي تنقلها لعدة أيام على المعابر. ما حمل المستوردين تكاليف إضافية باهظة من أجل تأمين نقل بضائعهم، ومن ثم ينقلون هذه التكاليف الإضافية إلى كاهل المستهلك.³²

وبسبب ضعف القوة الشرائية لدى المواطنين اكتفى تجار القطاع باستيراد حوالي 50% من الكمية المعتادة. وينطبق الأمر على الزي المدرسي، والأحذية. وكانت تقدر احتياجات القطاع من هذه البضائع بحوالي 40-45 كونتينر في الموسم الواحد من الأعوام الخمسة السابقة. أما في الفترة التي يغطيها التقرير فقد تم استيراد أقل من 40% من الكميات المعتادة.³³ وأدى نقص الكتب ومنع القرطاسية من الدخول إلى غزة إلى مشاكل عند الطلاب أنفسهم نتيجة الظروف غير الطبيعية التي يعيشونها.

وجدير بالذكر أن نسبة حضور الطلاب والمعلمين في المدارس والجامعات انخفضت بشكل متزايد نظراً لعدم وجود مركبات تنقلهم إلى مدارسهم وجامعاتهم بسبب أزمة نقص الوقود، ما بات يهدد العملية التعليمية بالتوقف التام. فقد تعطل أكثر من 85% من حركة النقل والمواصلات، بما فيها المركبات العامة والخاصة بين المحافظات ومواصلاتها الداخلية.

²⁸ - مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، تقرير حول الانتهاكات الإسرائيلية للعام 2007.

²⁹ - مقابلة مع سهيل عبيد، مدير فرع شركة التوريدات الطبية في غزة.

³⁰ - لمزيد من التفاصيل، أنظر المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (لكل شخص حق في التعلم)، الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1948. وأيضاً المادة 13، 14 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أقرت على وجوب التعليم لتمكين الإنسان من الإسهام بدور نافع في مجتمعه حر.

³¹ - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات أسعار المستهلك، مصدر سبق ذكره. وتم استخدام معادلة لاسبير لحسابه.

³² - المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول آثار اتفاقية المعابر على سكان قطاع غزة 2005/11/5 - 2006/11/24.

³³ - نفس المصدر السابق.

وفيما يلي عرضاً لعدد من الإفادات التي تعكس حجم المعاناة التي يعيشها السكان المدنيون في قطاع غزة جراء ارتفاع الأسعار:³⁴

أفادت مواطنة (ه.ب) 75 عاماً من مخيم الشاطئ بمدينة غزة، وهي أرملة منذ 28 عاماً، وتعيش في أسرة مكونة من 21 فرداً:

أعيش وأبنائي الثلاثة وأطفالهم، وكان احد أبنائي يعمل بالقصارة وبعد الحصار توقف عن العمل. منذ شهرين لا يوجد لدينا غاز للطهي وقمنا بشراء منصب كهربائي، ونعاني جداً في حالة انقطاع التيار الكهربائي. ونعتمد بشكل أساسي على المعونات الغذائية المقدمة من وكالة الغوث. وبعد ارتفاع الأسعار لا نشترى الفاكهة ولا نشترى إلا السلع الضرورية جداً. أما اللحوم فعند توفر بعض المال نشترى الأصناف الرديئة منها. إضافة إلى أن احد أبنائي مريض بالكبد الوبائي ويحتاج لعلاج لا نقدر على شرائه بسبب ارتفاع سعره.

كما عبرت السيدة (ل.ح) 70 عاماً من حي الشيخ رضوان بمدينة غزة، وتعمل 8 أفراد عن معاناتها:

احضر إلى الشؤون الاجتماعية لاستلام كوبون المواد الغذائية كل شهرين، واسكن مع ابني توفيق وهو عاطل عن العمل منذ بدء انتفاضة الأقصى. تمر الأسابيع علينا ولا يذهب ولدي للسوق حيث لا نستطيع شراء اللحوم المجمدة وكنا سابقاً نشترى فقط اللحوم المجمدة ولا نعرف طعم اللحوم الطازجة. وحالياً وبعد ارتفاع الأسعار أصبحنا لا نعرف أيضاً طعم اللحوم المجمدة ونكتفي بشراء الدجاج مرة واحدة في الأسبوع. علاوة على ذلك أننا نتناول بعض الأدوية للضغط لا أتمكن من شرائها بسبب ارتفاع أسعارها.

المواطنة (ف.أ) 67 عاماً من سكان مدينة غزة برفقة عائلتها المكونة من 8 أفراد، وصفت معاناتها لباحث المركز:

زوجي مريض بالقلب وهو لا يعمل ونعيش على كوبونه من وكالة الغوث. ومع ارتفاع أسعار المواد الغذائية أصبحنا غير قادرين على تغطيتها ونشترى القليل من اللحم المجمد، والفاكهة لا تدخل بيتنا على الإطلاق بسبب أسعارها الباهظة، فقبل ارتفاع أسعارها كنا نشترىها وحالياً نستهيها. يحتاج زوجي للدواء، غير أننا لا نتمكن من توفيره بسبب ارتفاع سعره.

وعبر مواطن آخر (م. أ) 46 عاماً من مخيم الشاطئ، ويعمل 8 أفراد لباحث المركز:

أنتظر مبلغ الشؤون الاجتماعية لشراء السلع الضرورية، لأنني عاطل عن العمل وسابقاً كنت أعمل في إسرائيل. وبعد ارتفاع الأسعار انخفضت مقدرتي الشرائية فمثلاً كنت اشتري اللحوم المجمدة مرة أسبوعياً وحالياً نتناولها مرة كل أسبوعين. أما الفاكهة فكنت تقريباً أجلب صنفين في الشهر لأطفالي وحالياً نعتمد على صنف واحد فقط بعد الارتفاع الجنوني في أسعارها.

أفاد المواطن (م.أ) 32 عاماً، ويقطن في شارع النصر بمدينة غزة مع أفراد أسرته البالغة 3 أفراد، بما يلي:

كنت أعمل في مصنع رخام بأجرة 40 شيكلاً يومياً، وتوقفت عن العمل بعد فرض الحصار على قطاع غزة نظراً لإغلاق المصنع لعدم توفر المواد الخام. وحالياً يساعدني أختي بين الحين والآخر لأقوم فقط بتأمين الحاجات الأساسية. أنا مستاء جداً لعدم تحريك أي جهة في قطاع غزة ساكناً لملاحقة التجار الذين يحتكرون المواد التموينية ويتلاعبون بأسعارها. ونتيجة لذلك اكتفي بشراء اللحوم المجمدة مرة واحدة أسبوعياً، بعدما كنت لا أتناول إلا اللحوم الطازجة.

³⁴ - يحتفظ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بأسماء الأشخاص الذين تمت مقابلتهم.

الخاتمة

تضع مواجهة أزمة ارتفاع الأسعار التي يعيشها المواطن في قطاع غزة الحكومة في غزة ، أمام مهمة إعادة النظر في السياسات التي اتخذتها والإجراءات التي تتبعها. والوقوف بجرأة من أجل إعادة رسم خطة تراعي حماية السكان المدنيين من ارتفاع الأسعار وضمان تمتعهم بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن تمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية. ويقع على عاتق أعضاء المجلس التشريعي تفعيل دوره في رصد ومراقبة هذه الظاهرة، من خلال تطوير آليات رقابية مناسبة لحماية قطاعات الشعب الفلسطيني التي تحتاج إلى المساعدة والدعم وخاصة لمواد أساسية كالخبز. ويجب على منظمات المجتمع المدني أن تأخذ دورها أيضاً للحد من خطورة هذه الظاهرة. وعليه يوصي المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بما يلي:

أولاً: المجتمع الدولي

1. الضغط الدولي الفوري والفاعل على سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي لوقف العمل بسياسة الحصار والإغلاق في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة قطاع غزة، وذلك من أجل تسهيل حركة التجارة الفلسطينية مع العالم الخارجي، وحرية حركة وتنقل الأفراد.
2. فتح كافة المعابر التجارية لقطاع غزة، وكذلك المعابر المخصصة لحركة وتنقل السكان من وإلى القطاع.
3. مراعاة المبادئ والحقوق الأساسية للمستهلكين التي أقرتها الأمم المتحدة ومن أهمها حق المستهلك في القدرة على تلبية احتياجاته ورغباته الأساسية.
4. توفير الحماية الدولية للسكان المدنيين الفلسطينيين في ظل استمرار التصعيد في جرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني (كما تحدها اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب)، والتي تواصل قوات الاحتلال اقترافها ضد المدنيين الفلسطينيين، وذلك استناداً إلى:
 - اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب، والتي تنص المادة الأولى منها على أن: "تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تحترم هذه الاتفاقية وتكفل احترامها في جميع الأحوال." كما تضع المادة 146 من الاتفاقية التزامات محددة على الأطراف السامية المتعاقدة، بما في ذلك اتخاذ إجراءات تشريعية، لملاحقة المتهمين باقتراف مخالفات جسيمة وتقديمهم إلى المحاكمة أو تسليمهم لطرف ثالث متعاقد معني بمحاكمتهم.
 - اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، والتي تنص المادة الثانية منها على وجوب " أن تستند العلاقات بين الأطراف، وشروط هذه الاتفاقية ذاتها، إلى احترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية، والتي تقود سياساتهم الداخلية والخارجية، وتشكل عنصراً رئيساً من الاتفاقية".

ثانياً: السلطة الفلسطينية

1. يتطلب التغلب على الأضرار الكارثية التي يسببها الحصار المفروض على قطاع غزة، احتكام طرفي النزاع إلى الشرعية والحوار ودفع جهود التهدئة للخروج من الأزمة الراهنة.
2. رفع رواتب موظفي القطاع الحكومي، وبنسبة تتلائم مع نسبة ارتفاع الأسعار، من خلال العمل على وضع آلية دائمة وواضحة لربط الرواتب بجدول غلاء المعيشة.
3. تفعيل دور المجلس التشريعي الرقابي حول ارتفاع الأسعار ورقابة أداء الحكومة اتجاه هذه القضايا الأساسية.

ثالثاً: الحكومة في غزة

1. تفعيل القانون الفلسطيني الخاص بحماية المستهلك رقم (21) لسنة 2005، وإصدار اللوائح التنفيذية لإعماله بما يكفل حماية حقوق المستهلكين والبائعين على حد سواء.
2. انتهاج سياسات اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية وإنسانية من خلال دعم بعض السلع الأساسية (الطحين، السكر، الزيوت) للمواطن، وخاصة أفقر الفقراء.
3. تشديد الرقابة على السوق الفلسطيني من خلال إلزام المخازن البيع بالوزن وليس العدد، ومراقبة الأوزان.
4. مراقبة الأسواق ومنع التلاعب بالأسعار للحد من استغلال التجار في التحكم بالأسواق، والقيام بفرض العقوبات القاسية للمخالفين والذين يبيعون بأسعار غير مبررة.
5. تشديد الرقابة على الجودة والنوعية: لأن ارتفاع الأسعار قد يغري بعض التجار إلى التلاعب بالكميات والأوزان والنوعية.

6. تشكيل لجنة خاصة تقوم بتقصي الأسعار حول مختلف السلع الاستهلاكية وبكافة المحافظات وذلك لرفع توصياتها إلى الجهات المعنية لتقوم باتخاذ التدابير اللازمة.
7. تفعيل دور جمعيات حماية المستهلك عبر زيادة نشاطها وفعاليتها، والرقابة على أسعار السلع والبضائع، وتقديم التقارير حول الإجراءات الحكومية المتخذة للحد من ظاهرة احتكار السلع.
8. القيام بحملات توعية للمستهلكين حول تعزيز دورهم بالضغط على التجار من أجل تخفيض الأسعار.
9. تشكيل لجنة وطنية مشتركة تمثل كافة الأطراف، بما فيها القطاع الحكومي، الخاص والقطاع الأهلي، وبمشاركة المستهلكين والتجار لمتابعة الرقابة الفعالة على أسعار السلع والبضائع، وبما يكفل حماية المستهلكين ومنع التلاعب بالأسعار.
10. ملاحقة كافة العاملين في السوق السوداء، والذين يتلاعبون بأسعار السلع، خاصة تلك التي يعاني القطاع نقصاً خطيراً فيها، واتخاذ كافة الإجراءات القانونية التي تكفل حماية المستهلكين من غول الأسعار الخيالية لهذه البضائع.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

مركز قانوني فلسطيني مستقل لا يستهدف الربح، مقره مدينة غزة. تأسس في إبريل 1995 من قبل مجموعة من المحامين والناشطين المهتمين بأوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة. ويعمل المركز على حماية واحترام حقوق الإنسان ودعم سيادة القانون وتنمية مؤسسات ديمقراطية ومجتمع مدني في فلسطين طبقاً للمعايير والممارسات المقبولة دولياً، كما يعمل على مساندة حقوق الشعب الفلسطيني التي يقرها القانون الدولي.

يتمتع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بصفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. وتقديراً لجهوده في ميدان حقوق الإنسان، حصل المركز على جوائز دولية لها سمعة مرموقة، وهم:

- جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان للعام 1996 (فرنسا).
- جائزة برونو كرايسكي للإنجازات المتميزة في ميدان حقوق الإنسان للعام 2002 (النمسا).
- جائزة منظمة الخدمات الدولية لرابطة الأمم المتحدة (UNAIS) للعام 2003 (بريطانيا).

وترتبط المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بشبكة علاقات واسعة مع منظمات حقوق الإنسان وغيرها من منظمات المجتمع المدني في كافة أنحاء العالم. وهو عضو في أربع منظمات دولية وعربية لحقوق الإنسان، لها حضورها وفعاليتها على الساحة الدولية، وهي كل من:

(1) لجنة الحقوقيين الدولية

منظمة دولية غير حكومية مقرها جنيف في سويسرا، تركز جهودها لتعزيز ومراقبة مبدأ سيادة القانون والحماية القانونية لحقوق الإنسان في العالم. وتتمتع المنظمة بالصفة الاستشارية في كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاص بالأمم المتحدة، منظمة اليونسكو والمجلس الأوروبي، ولها العديد من الفروع في أكثر من ستين بلداً في العالم.

(2) الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان

منظمة دولية غير حكومية مقرها باريس، تركز نفسها للدفاع عن حقوق الإنسان في العالم كما هي معرفة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948. تأسست الفيدرالية الدولية في العام 1922 وتضم في عضويتها 89 منظمة في جميع أنحاء العالم.

(3) الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان

شبكة من منظمات حقوق الإنسان والأفراد من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاتحاد الأوروبي، تأسست في العام 1997. وتهدف الشبكة إلى المساهمة في حماية مبادئ حقوق الإنسان بموجب إعلان برشلونة في العام 1995.

(4) مجموعة المساعدة القانونية الدولية (أبلاك)

واحدة من أهم الأجسام القانونية الدولية، وتعنى بالتدريب القضائي والقانوني. وتضم في عضويتها أكثر من 30 منظمة قانونية مرموقة في العالم، من بينها: نقابة المحامين الأمريكية؛ اتحاد المحامين العرب؛ مجلس نقابة المحامين لإنجلترا وويلز.

(5) المنظمة العربية لحقوق الإنسان

تأسست عام 1983 كمنظمة غير حكومية تهدف إلى العمل على احترام وتعزيز حقوق الإنسان والشعوب والحريات الأساسية في الوطن العربي لجميع المواطنين والأشخاص الموجودين على أرضه طبقاً لما تضمنته الإعلانات والمواثيق والعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. وقعت المنظمة اتفاقية مقر مع جمهورية مصر العربية في مايو 2000، وانتقل مقرها من ليماسول في قبرص إلى القاهرة.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان هو هيئة قانونية مستقلة مكرسة لحماية حقوق الإنسان، احترام سيادة القانون ورعاية مبادئ الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

مجلس الإدارة

راجي الصوراني
جير وشاح
اياد العلمي
حمدي شقورة

المدير

راجي الصوراني

□ عنوان المراسلة

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
المقر الرئيسي: 29 شارع عمر المختار - بجوار فندق الأمل - غزة - ص.ب 1328.
تليفاكس: 08 2823725 / 2825893 / 2824776
فرعنا في خانيونس: شارع الأمل - متفرع من شارع جمال عبد الناصر بجوار كلية التربية.
تليفاكس: 08 2061035 / 2061025
فرعنا في جباليا: معسكر جباليا مقابل محطة ترمز للبتروك.
تليفاكس: 08 2454160 / 2454150
بريد إلكتروني: pchr@pchrgaza.org
صفحة الويب بيج: www.pchrgaza.org